# الحريري: النظام السوري يعرقل تشكيل اللجنة الدستورية

نصر الحريري

قال نصر الحريري رئيس هيئة التفاوض السورية، عن مساع تجري حاليا لتشكيل اللجنة الدستورية وإحياء مفاوضات جنيف قبيل انعقاد اجتماع الجمعية العامة للامم المتحدة في 20 سبتمبر الجاري، وتوه الحريري بأن جولة المبعوث الدولي لدى سوريا في كل من طهران وانقرة، تأتي في إطار وضع اللمسات الأخيرة لإيجاد حل ينهي نقاط الخلاف حولها.

وذكر الحريري لجريدة «الشرق الأوسط» أن «النقاش حاليا يدور حول معالجة الخلاف بشأن الأسماء الـ6 وموضوع القواعد الإجرائية، حيث تم إنجاز أكثر من 95 في المئة من التوافق على تشكيل اللجنة الدستورية، غير أن ذلك لا يعني أن الأمر انتهى هنا، لأن المشكلة الأكبر في مناقشة المضامين الدستورية».

ونبه الحريري: «هناك اعتراض على بعض الأسماء من قبل المعارضة وكذلك الأمم المتحدة، وخلال الفترة الماضية جرت محاولات لتجاوز هذه المعضلة، وبالأمس كان المبعوث الدولي موجودا في إيران وبعدها سيزور انقرة، وسنكون له لقاءات مع هيئة المفاوضات والنظام من أجل حل هذه المشكلة، والاتفاق على موضوع الأسماء».

وأوضح الحريري: «معاييرنا في الأسماء الـ6 واضحة، وهي نفسها معايير الأمم المتحدة، وذلك بأن تكون حيادية، ومتوازنة وشاملة لأننا نتحدث عن 6 أسماء من الثلث الثالث، وهي ثلث المجتمع المدني، حيث لا يجوز أن تكون هذه الأسماء محسوبة على النظام، ولا حتى محسوبة على المعارضة، وإنما تكون من مكونات الشعب السوري».

وأوضح الحريري أن النظام السوري، وضع حزمة من التحفظات على القواعد الإجرائية، وأساسها أن النظام لا يريد مناقشة إلا التعديلات على الدستور الحالي وهو أمر مرفوض من قبل المعارضة، على حد تعبيره، مشيرا إلى أن القرار الأممي 2254 يتحدث بدوره عن وضع مسودة دستور جديد للبلاد.

وقال الحريري إن أغلب النقاط في اللجنة الدستورية تم الاتفاق عليها وبقي القليل منها، منوها بأن هناك مساعي حثيثة حاليا للانتهاء من اللجنة الدستورية خلال وقت قريب جدا على أمل أن تتشكل قبل انعقاد الاجتماع للجمعية العامة للامم المتحدة في 20 سبتمبر الجاري.

وتابع: «إذا تشكلت اللجنة الدستورية بهذه المعايير، فتعتبر تقدما ملموسا في العملية السياسية، وحتى تنجح هذه العملية لا بد من توافر إرادة سياسية لدى الطرفين للوصول للحل، وهي غير متوفرة لدى النظام السوري خلال 9 سنوات من الحرب، ونحن نعمل مع كل هذه الأطراف من أجل ضمان تحقيق المعايير المنطقية التي تتوافق مع قرارات مجلس الأمن الدولي، فيما يتعلق باللجنة الدستورية».

وقال إن كل الأطراف «عدا النظام»، تطالب أن يتم تشكيل اللجنة الدستورية، بأسرع وقت ممكن، وكل المجتمع الدولي عموما من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي وتركيا إلى البلاد العربية تسعى جميعا اليوم من أجل الانتهاء من هذه الخطوة، وما يليها من خطوات وبالتالي تسريع العملية السياسية».

ووفق الحريري، فإن النظام يختلق نقاط الرفض تارة بالقواعد الإجرائية، وأحيانا بموضوع الأسماء وتارة أخرى بموضوع الرعاية، ويتذرع النظام السوري كل مرة بأسباب يتصورها لمنع الانطلاق في هذا المسار، وإبطاء أي تقدم في مسار العملية السياسية، منوها بأن النظام يسعى لتشويه هذا العمل السياسي من خلال إطلاق تعديلات دستورية على الدستور الحالي، وهو أمر مخالف لقرارات مجلس الأمن الدولي.

ونوه الحريري بأن النظام يحاول مناقشة هذه المسودة في البرلمان في دمشق ومحاولة مخالفة قرار مجلس الأمن، خاصة أن هذا البرلمان لا يمثل الشعب السوري لأنه لم ينتخبه، وبالتالي لا يصح اعتماد تعديلاته أو نقاشاته.

وعلى صعيد ملف المعتقلين، قال الحريري: «حاولنا مع كل الأطراف الدولية بذل مساع لدفع ملف المعتقلين من خلال إحراز خطوات ملموسة في الإفراج خاصة بالنسبة للأطفال والنساء وكبار السن والمرضى والجرحى كخطوة أولية على الأقل».

وفسر تعنت النظام أنه يعود لاستغلاله صمت المجتمع الدولي وعدم وجود إجراءات أو خطوات حقيقية للمجتمع الدولي تلزم النظام بالقبول بفتح ملف إجراءات بناء الثقة وأهمها ملف المعتقلين، منوها بأن هذا الملف إنساني بالمقام الأول ولا علاقة له بالعملية التفاوضية، وهو جزء من قرارات مجلس الأمن بأنه لا يجب استغلاله في التفاوض والضغط من أجل تحقيق مكاسب سياسية.

وعلى صعيد المستجدات المتعلقة بالمنطقة الآمنة والاتفاق التركي - الأميركي، أوضح الحريري، أن الاتفاق ما زال في بدايته، وهناك نظرة إيجابية لهذا الاتفاق من مختلف الأطراف، تتفاوت درجة الإيجابية من طرف إلى آخر، منوها بأنه جرت خلال الأيام الماضية خطوات تمهيدية، مثل إنشاء مركز العمليات المشتركة، من أجل إنشاء وإدارة هذه المنطقة الآمنة.

ووفق الحريري، جرت بعض الخطوات الأخرى، مثل الدوريات العسكرية المشتركة الجوية، منوها بأنه خرجت الدورية الثانية وربما تكون هناك دوريات عسكرية أميركية تركية مشتركة لاحقة على الأرض، بالإضافة إلى ضرورة سحب السلاح الثقيل وخروج قوات حزب العمال الكردستاني من هذه المنطقة، والسماح لمكونات هذه المناطق من نازحين ومهجرين بالعودة إلى مناطقهم، بجانب المشاركة في الإدارة المحلية، وفي حفظ الأمن في هذه المناطق من أجل منع أي ثغرة لعودة «داعش» للمنطقة.

«طالبان» تعلن مسؤوليتها

# أفغانستان : انفجار يهز العاصمة بالقرب من مقر الناتو

من محيط مكان الانفجار وسط كابول

كابول - «وكالات» : هز أمس الخميس، انفجار ضخم العاصمة الأفغانية كابول، بالقرب من مقر حلف شمال الأطلسي «الناتو».

وقال المتحدث باسم وزارة الداخلية نصرت رحيمي، إن الانفجار وقع نحو الساعة العاشرة صباحاً بالتوقيت المحلي.

ويشار إلى أن مقر مهمة الدعم الحازم التابعة للناتو يقع بالقرب من موقع التفجير.

ولم ترد معلومات فورية عن الخسائر البشرية المحتملة، إلا أن وسائل إعلام محلية تحدثت عن عشرات الإصابات.

وأظهرت الصور من موقع الانفجار تصاعد أعمدة دخان أبيض في السماء.

من جهة أخرى أعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عن تفجير سيارة مفخخة في العاصمة الأفغانية كابول، استهدفت نقطة تفتيش بالقرب من مقر مهمة الدعم الحازم التابعة لحلف شمال الأطلسي، الناتو.

وأعلن المتحدث باسم الحركة ذبيح الله مجاهد استهدف مشاة لوكالة الاستخبارات الأفغانية، مضيفا أن التفجير وقع أثناء مرور قافلة للقوات الأجنبية في المنطقة.

# كوريا الشمالية تطلب من الأمم المتحدة خفض موظفي المساعدات الدوليين

«وكالات» : أظهرت رسالة اطلعت عليها رويترز الأربعاء، أن كوريا الشمالية طلبت من الأمم المتحدة خفض عدد الموظفين الدوليين الذين تنشرهم في الدولة نظراً لأن برامج المنظمة العالمية أخفقت «بسبب تسييس القوى المعادية لمساعدات الأمم المتحدة».

وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن 10.3 مليون شخص- حوالي نصف سكان كوريا الشمالية- يحتاجون مساعدات بينما قالت بيونغ يانغ في فبراير إنها تواجه نقصا في الغذاء هذا العام، واضطرت لخفض الحصص إلى النصف فيما أرجعته إلى الجفاف والفيضانات والعقوبات.

وقال كيم تشانغ مين الأمين العام للجنة التنسيق الوطنية الخاصة بالأمم المتحدة في كوريا الشمالية في رسالة إلى أكبر مسؤول في المنظمة الدولية في بلاده «أخفقت البرامج التي تدعمها الأمم المتحدة في تحقيق النتائج المرجوة بسبب تسييس القوى المعادية لمساعدات الأمم المتحدة».

# رئيسة هونغ كونغ تدعو المتظاهرين إلى الحوار

احتجاجات في هونغ كونغ

«وكالات» : حضت رئيسة السلطة التنفيذية في هونغ كونغ، كاري لام، الخميس المتظاهرين على الحوار غداة سحب مشروع القانون المثير للجدل حول تسليم المطلوبين إلى الصين، في إعلان مفاجئ، لم يقنع حركة الاحتجاج المطالبة بالديمقراطية.

وكان القانون المقترح سيتيح تسليم مشتبه بهم إلى الصين واشعل في يونيو حركة احتجاج غير مسبوقة في المستعمرة البريطانية السابقة، منذ إعادتها إلى الصين في 1997.

لكن رفض الحكومة التي تدير المدينة بحكم شبه ذاتي، على مدى أسابيع طويلة تغيير موقفها أدى إلى تشدد المتظاهرين وتصعيدهم الذي اتخذ في بعض الأحيان طابع عنف وتوسعت مطالبهم لتصل إلى المطالبة بإصلاحات ديموقراطية.

ومساء الأربعاء نشرت لام شريط فيديو اعلنت فيه أن مشروع القانون سيسحب في أكتوبر المقبل، مع بداية الدورة البرلمانية، وهو ما كان بين خمسة مطالب رئيسية للمتظاهرين.

وبعد اعتماد الحزم على مدى أشهر مع المتظاهرين، اعتمدت رئيسة السلطة التنفيذية مجددا، لهجة تصالحية الخميس في مؤتمر صحافي قائلة، إن سحب النص، محاولة «للمساهمة في منع أعمال عنف، ووقف الفوضى في أسرع وقت ممكن، وإعادة النظام الإجتماعي، ومساعدة اقتصادنا على التقدم».

واضافت «من الواضح لكثيرين بيننا، ان الاستياء في صفوف المجتمع يتجاوز مشروع القانون» مقرة بأن الغضب من التفاوت الاجتماعي والحكومة تزايد ويجب الرد عليه.

ودعت مجددا المتظاهرين إلى المشاركة في حوار مع إدارتها. وحضت المعتدلين على الابتعاد عن الشريحة المتشددة الضالعة في مواجهات تتزايد عنفاً مع قوات الأمن.

لكن لا شيء يتيح الاعتقاد بأن هذا التنازل المتأخر سيهدئ حركة احتجاج تتميز قائد، وبأنها تضم شرائح مختلفة من مجتمع هونغ كونغ.

لكن المتظاهرين قابلوا عرض لام بالتشكيك.

وقالت متظاهرة مقنعة رافضة كشف اسمها مساء الأربعاء في مؤتمر صحافي: «لو سحبت كاري لام مشروع القانون قبل شهرين، لشكل ذلك حلا سريعا».

وأضافت «لكن تضميد الجراح بعد أشهر، لن يعالجها».

ونشرت عدة دعوات للتحرك على منتديات يستخدمها المتظاهرون، وبعضها يدعو إلى عرقلة وسائل النقل المتجهة السيت إلى مطار هونغ كونغ، الذي يعتبر ثامن أكبر مطار دولي من حيث عدد المسافرين.

ورفض نواب مطالبون بالديمقراطية أيضاً تنازل لام، واعتبرت شخصيات من معسكرها أن سحب مشروع القانون غير كاف لتهدئة الغضب الشعبي.

وإلى جانب سحب مشروع القانون رسمياً وليس فقط تعليقه كما كان تقرر في يونيو (حزيران)، يضع المتظاهرون أربعة مطالب أخرى أساسية، وهي التحقيق في سلوك الشرطة، العفو عن المتظاهرين الموقوفين، ووقف استخدام كلمة «مثيري شغب»، لوصف المتظاهرين، واعتماد نظام الاقتراع العام المباشر.

وهذه النقطة الأخيرة تشكل خطاً أحمراً عند بكين. ورفضت لام حتى الآن تلبية المطالب الاربعة رغم أن البعض يعتبر أن تحقيقاً مستقلاً في عنف الشرطة كان سيعتبر كافياً لسحب المكون الأكثر اعتدالاً من حركة الاحتجاج.

# البرلمان البريطاني يقر تشريعاً يمنع «بريكست» دون اتفاق

جلسة للبرلمان البريطاني

لندن - «وكالات» : صوت البرلمان البريطاني الأربعاء، بمنع رئيس الوزراء بوريس جونسون من سحب البلاد من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق، لكن جونسون سعى لإجراء انتخابات حتى يصبح مطلق اليدين قبل أسابيع من موعد الخروج.

وبعد انتزاع السيطرة على جدول أعمال البرلمان من جونسون بعد 6 أسابيع على توليه رئاسة الوزراء، صوت النواب بواقع 329 صوتا مقابل 300 صوت في القراءة الثانية والأهم لمشروع قانون يجبر الحكومة على طلب تأخير موعد الخروج من التكتل 3 أشهر بدلاً من الخروج دون اتفاق.

ووصف جونسون الخطوة التشريعية في مجلس العموم بأنها محاولة استسلام للاتحاد الأوروبي وطالب بإجراء انتخابات مبكرة يوم 15 أكتوبر في خطوة قد تحله من أي قيد إذا فاز بالأغلبية.

وقال جون ماكدونيل الرجل الثاني في حزب العمال إن «التشريع الذي يمنع الخروج دون اتفاق ينبغي أن يحصل على موافقة الملكة إليزابيث ويصبح قانونا قبل أن يوافق الحزب على إجراء انتخابات، ومن الناحية النظرية يمكن أن يحدث هذا يوم الإثنين المقبل».

ومسعى البرلمان لتكبيل يدي جونسون يجعل قضية الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي في مهب الريح مع تنوع النتائج المحتملة ما بين الخروج «دون اتفاق أو التخلي عن الفكرة برمتها وهما نتيجتان لن تقبل بهما قطاعات واسعة من الناخبين البريطانيين.

# كولومبيا تؤكد استعدادها للدفاع عن سيادتها في مواجهة التهديدات الفنزويلية

«وكالات»: أعلن وزير الخارجية الكولومبي كارلوس هولمز تروخيو الأربعاء، أنّ بلاده «مستعدّة» للدفاع عن سيادتها في مواجهة «تهديدات» الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو الذي اتهم بوغوتا بإجراء مناورات لإشعال فتيل صراع عسكري مع بلاده.

وقال الوزير الكولومبي في تسجيل صوتي وزّع على وسائل الإعلام إنّه في مواجهة «التهديدات الآتية من النظام التشافيزي، فإنّ السلطات الكولومبية لن ترضخ لأي استفزاز على أي حال، بل هي مستعدّة لضمان سيادة الكولومبيين وراحتهم».

وأتى تصريح الوزير الكولومبي غداة إعلان الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو أنّه وضع الجيش في حالة تأهب على الحدود مع كولومبيا متهماً رئيسها إيفان دوكي «بالمناورة» من أجل «إشعال نزاع» بذريعة إعلان قادة سابقين في حركة فارك عودتهم إلى حمل السلاح.

وبلهجة عسكرية، اتّهم مادورو أمام جنود في قاعة في كراكاس، رئيس كولومبيا باستغلال «اتهامات لا أساس لها لمهاجمة فنزويلا وشنّ نزاع عسكري ضدّ بلدنا». وأضاف أن دوكي «يناور» من أجل «تعزيز» هذه الاتهامات ومقاقمة التوتر.

وأعلن مادورو أن الوحدات العسكرية المنتشرة على الحدود بين البلدين التي يبلغ طولها 2200 كيلومتر، وضعت في حالة «تأهب برتقالي» في «مواجهة تهديد كولومبيا بالعدوان على فنزويلا». لكنّه لم يوضح ما يعنيه «التأهب البرتقالي».

والعلاقات بين مادورو ودوكي متوترة أساسا. لكن الحرب الكلامية بينهما تصاعدت الأسبوع الماضي بشأن إعلان قادة سابقين من متمردي القوات الثورية المسلحة الكولومبية (فارك) رفضهم اتفاقية السلام التي أبرمت في عام 2016 وعودتهم لحمل السلاح مرة أخرى.

واتهم دوكي السلطات الفنزويلية «بإيواء» و«دعم» هؤلاء المتمرّدين.

وبعيد إعلان قادة «فارك»، أمر إيفان دوكي بشن هجوم عسكري على ما أسماه «عصابة إرهابية لتهريب المخدرات تعتمد على الملاذ والدعم اللذين تقدمهما ديكتاتورية نيكولاس مادورو» في فنزويلا.

وفي خطابه الثلاثاء، أعلن مادورو أيضا أنّ القوات الفنزويلية ستجري مناورات عسكرية على هذه الحدود نفسها في الفترة بين 10 و28 سبتمبر لضمان «جهوزيتها الكاملة».